

Distr.: General
8 August 2023
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022) و 2656 (2022)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور التقرير السابق (S/2023/248) في 5 نيسان/أبريل 2023.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تعاونه مع الجهات الفاعلة الليبية من أجل تحديد مسار توافقي نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع، بما يتفق مع مبادرته التي أعلن عنها في شباط/فبراير 2023 والرامية إلى تيسير إجراء الانتخابات.

3 - وفي 6 حزيران/يونيه، اختتمت اللجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، المعروفة باسم لجنة "6+6"، أعمالها في بوزنيقة بالمغرب، وكانت اللجنة قد أنشئت عقب اعتماد التعديل الدستوري رقم 13 بغية وضع الصيغة النهائية للإطار الدستوري والتشريعي المنظم لإجراء الانتخابات. وطوال هذه العملية، زوّدت بعثة الأمم المتحدة أعضاء اللجنة المشتركة الاثني عشر بالخبرة المتخصصة فيما يتعلق بشؤون الانتخابات والمسائل الدستورية والجنسانية. وقد أعلن في اليوم نفسه عن مشاريع القوانين المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

4 - وفي 7 حزيران/يونيه، أصدرت البعثة بياناً أحاطت فيه علماً بنتائج أعمال لجنة 6+6، وشدّدت على الحاجة إلى مزيد من القبول والدعم من مجموعة واسعة من المؤسسات الليبية والجهات الليبية صاحبة المصلحة. وفي غضون ذلك، طالبت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإدخال تعديلات على مشاريع



القوانين التي أشير إليها في اتفاق بوزنيقة قبل أن يقرها مجلس النواب. وفي 25 تموز/يوليه، أقر مجلس النواب مشاريع القوانين الانتخابية التي أعدتها لجنة 6+6 إضافة إلى خارطة طريق تمهد لاختيار حكومة مؤقتة جديدة، بما يشمل رئيساً جديداً للوزراء، تُكَلَّف بالإشراف على العملية الانتخابية. وأحال مجلس النواب الوثائق إلى المجلس الأعلى للدولة للتصويت عليها.

5 - وفي جلسة عقدها مجلس النواب في 16 أيار/مايو وترأسها النائب الأول لرئيس المجلس، صوّت الأعضاء لصالح إعفاء رئيس الوزراء المكلف من قبل المجلس، فتحي باشاغا، من مهام منصبه وفتح تحقيق في أداؤه. وعُيّن أسامة حماد، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير المالية في "الحكومة" التي يرأسها السيد باشاغا، ليحلّ محله ويتولى تسيير مهام رئيس الحكومة. وفي 30 أيار/مايو، قدم الهادي الصغير، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، استقالته مشيراً إلى صعوبة الموازنة بين الواجبات المنوطة به وأدوات العمل المتاحة له. وفي اليوم نفسه، انتخب مجلس النواب مصباح دومة بالتركية ليكون نائباً ثانياً جديداً لرئيس المجلس.

6 - وفي 24 حزيران/يونيه، هدّد السيد حماد بالحجز على عائدات مبيعات الهيدروكربونات وبوقف إنتاج النفط والغاز رداً على مزاعم باستحواذ حكومة الوحدة الوطنية على الأموال بشكل غير قانوني وعدم تقديمها للخدمات. وفي 3 تموز/يوليه، حذر المشير خليفة حفتر من عواقب عدم إنشاء آلية لتوزيع الإيرادات الحكومية بشكل عادل.

7 - وفي 6 تموز/يوليه، أنشأ المجلس الرئاسي لجنةً عليا للرقابة المالية تُعنى بكفالة الشفافية في الإنفاق العام وضمان التوزيع العادل للموارد، وتضم ممثلين عن المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية والمؤسسة الوطنية للنفط. وفي 20 تموز/يوليه، عقدت اللجنة العليا أول اجتماعاتها في سرت. ودعا رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، إلى حماية الأموال العامة من أجل تهيئة مناخ موافٍ لإجراء الانتخابات وضمان التوزيع العادل للموارد خلال الفترة الانتقالية. وعُقد اجتماع ثانٍ في طرابلس في 26 تموز/يوليه.

8 - وفي 13 تموز/يوليه، أغلقت قبائل ليبية حقلي الفيل والشرارة النفطيين إغلاقاً مؤقتاً، وذلك احتجاجاً على الاحتجاز التعسفي لوزير المالية السابق فرج بومطاري في 11 تموز/يوليه. وفي 15 تموز/يوليه، أُطلق سراح السيد بومطاري واستؤنف الإنتاج في حقلي النفط المذكورين.

9 - وظلت الحالة الأمنية العامة متوترة في طرابلس والمنطقة الغربية، وإن لم يُبلغ عن وقوع أي انتهاكاتٍ لاتفاق وقف إطلاق النار. وابتداءً من شهر أيار/مايو، شنت حكومة الوحدة الوطنية عدة عمليات زُعم أنها تستهدف شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والوقود والمهاجرين في المدن الواقعة على طول الطريق الساحلي الغربي، ولا سيما في الزاوية والمناطق المحيطة بها، وهي عمليات صاحبها مخاطر تنذر بالتصعيد. ووردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً أنباء تفيد بوقوع اشتباكاتٍ متفرقة في طرابلس بين جماعات مسلحة رئيسية.

10 - وفي حين ظلت الحالة في شرق ليبيا مستقرة نسبياً، تأثرت الحالة في جنوب البلاد سلباً بأنشطة الجريمة المنظمة والاشتباكات التي وقعت بين الشبكات الإجرامية والجيش الوطني الليبي. وأثار النزاع الذي اندلع في السودان في 15 نيسان/أبريل مخاوف من احتمال امتداد تداعياته إلى ليبيا. ومع أن ليبيا لم تشهد

أي حركة نزوح واسعة النطاق إلى أراضيها، فقد كانت لدى فريق الأمم المتحدة القطري خطط جاهزة لمواجهة الطوارئ في حالة تدهور الأوضاع على الحدود الجنوبية لليبيا.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

11 - في الفترة من 21 أيار/مايو إلى 5 حزيران/يونيه، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بناءً على طلب من لجنة 6+6، بإيفاد فريق تابع للبعثة إلى بوزنيقة بالمغرب لتزويد أعضاء اللجنة بالخبرة المتخصصة في شؤون الانتخابات والمسائل الدستورية والجنسانية خلال المحادثات الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للإطار الدستوري والتشريعي المنظم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

12 - وفي 6 حزيران/يونيه، أعلنت لجنة 6+6 أنها انتهت من وضع مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفي 7 حزيران/يونيه، أصدرت البعثة بياناً أحاطت فيه علماً بنتائج أعمال لجنة 6+6 وشددت على الحاجة إلى مزيد من القبول والدعم من مجموعة واسعة من المؤسسات الليبية والجهات الليبية صاحبة المصلحة. وفي 9 حزيران/يونيه، أشارت لجنة 6+6 إلى أنها ستحيل نتائج أعمالها إلى مجلس النواب وفقاً للتعديل الدستوري رقم 13.

13 - وفي 12 حزيران/يونيه، أحالت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى البرلمان بمجلسيه قائمةً خطية بما يعترض مشاريع القوانين من أوجه قصور وعوار فني تتعين معالجتها قبل إصدار القوانين المذكورة. وأبرزت المفوضية، على وجه الخصوص، تحديات التنفيذ التي ينطوي عليها إجراء ثلاث عمليات انتخابية في يوم واحد، وهي انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلسي النواب والشيخ، مشيرةً إلى أن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى "الفوضى ووقوع الانتخابات فريسة للتزوير".

14 - وفي أوائل تموز/يوليه، عُيّن على أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مشروع خارطة طريق نحو تشكيل حكومة مؤقتة جديدة. وفي 11 تموز/يوليه، أفادت أنباء بأن 34 من أصل 56 عضواً في المجلس الأعلى للدولة كانوا حاضرين في إحدى جلساته صوتوا مؤيدين لمشروع خارطة الطريق. وشكّكت مجموعة من أعضاء المجلس الأعلى للدولة في صحة ذلك التصويت.

15 - وفي 26 تموز/يوليه، حذرت البعثة من اتخاذ المبادرات الانفرادية وذكرت أن الممثل الخاص يكثف مساعيه مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بغية ضمان إمكانية تنفيذ مشاريع القوانين وتيسير إجراء انتخابات ناجحة دون تأخير. ورداً على ذلك، رفض المتحدث باسم مجلس النواب ادعاءات كان مفادها أن قرار المجلس أطلق عملية تسمية المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء، وأكد المتحدث أن خارطة الطريق لم تُحل إلى المجلس الأعلى للدولة إلا للتصديق عليها.

16 - وقام الممثل الخاص، تمشياً مع مبادرته الرامية إلى تيسير إجراء الانتخابات، بتكثيف مساعيه الحميدة التي يريد بها جمع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أو ممثليها الموثوقين من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع يفضي إلى تسوية نهائية للخلاف حول المسائل الأكثر إثارة للجدل التي تضمنتها مشاريع القوانين الانتخابية تلك. وقد تضمنت تلك المسائل مقترحات بشأن أهلية ترشح مزدوجي الجنسية في الانتخابات الرئاسية؛ وإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية بشكل متعاقب بحيث تُعقد واحدة بعد الأخرى؛ وجعل انعقاد الانتخابات البرلمانية مرهوناً بنجاح الانتخابات الرئاسية؛ وتشكيل سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة قبل انعقاد الانتخابات.

17 - وعلى المسار الأمني، واصلت البعثة دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وفي 7 نيسان/أبريل، ترأس الممثل الخاص اجتماعاً عُقد في بنغازي وجمع لأول مرة بين ممثلي اللجنة العسكرية المذكورة وقيادات الجماعات المسلحة الناشطة في شرق ليبيا وغربها وجنوبها. واستندت المحادثات خلال الاجتماع إلى محادثات مماثلة عُقدت في طرابلس وتونس العاصمة في شهر آذار/مارس، كان الهدف منها هو تعزيز الثقة فيما بين القيادات العسكرية والأمنية دعماً للعملية السياسية وتهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي 9 نيسان/أبريل، يسّرت البعثة اجتماعاً للجهات الفاعلة الأمنية والعسكرية العاملة في المنطقة الجنوبية عُقد في سبها. واختتم الاجتماع بالتزام المشاركين فيه بتهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء انتخابات سلمية في ليبيا. وفي بيان عام، التزم المشاركون في الاجتماع أيضاً بنبذ القتال وجميع أشكال العنف في ليبيا وبمعالجة التحديات التي يواجهها النازحون داخلياً ودعم المصالحة الوطنية. وفي 17 و 18 تموز/يوليه، التقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيساً الأركان العامة في باريس.

18 - وعلى المسار الاقتصادي، قرر المجلس الرئاسي في 6 تموز/يوليه تشكيل لجنة عليا للرقابة المالية بهدف تحسين الشفافية والعدالة في إدارة الموارد خلال الفترة الانتقالية والمساءلة بشأنها. واستمر التعاون والتنسيق الفينان اللذان بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2022 بين الفرعين الغربي والشرقي لمصرف ليبيا المركزي. لكن الانقسامات السائدة في البلد لا تزال تحُول دون إحراز تقدّم نحو توحيد فرعي المصرف المركزي على نحو ما أوصت به عملية التدقيق الدولي التي يسّرتها الأمم المتحدة في عام 2021.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا والمنبثقة عن عملية برلين

19 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا والمنبثقة عن عملية برلين، والأفرقة العاملة التابعة لها، العمل بوصفها الإطار العام للدعم الدولي المقدم لمبادرات الحوار بين الأطراف الليبية.

20 - ففي 22 أيار/مايو، قام الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وهم سويسرا وهولندا (مملكة _) والأمم المتحدة، بتنظيم اجتماع عام رفيع المستوى مع المجلس الرئاسي، انعقد في طرابلس وركز على مناقشة السبل الكفيلة بجعل حقوق الإنسان العنصر المحوري لعملية المصالحة السياسية والوطنية في ليبيا. ووقع المجلس الرئاسي والفريق العامل إعلاناً نوياً بشأن مواصلة توطيد التعاون وإقامة حوار منتظم وشامل للجميع بغية النهوض بحقوق الإنسان في ليبيا.

21 - وفي 24 أيار/مايو، عقد الفريق العامل المعني بالأمن اجتماعاً عاماً نُظّم بصيغة تجمع بين المشاركة الحضورية والافتراضية. وتشاركت تركيا والأمم المتحدة رئاسة الاجتماع الذي حضرته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 كما حضره أعضاء من لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا. وقدمت اللجنة العسكرية المشتركة معلومات مستجدة عما تبذله من جهود للتعاون مع الجهات الأمنية في شتى أنحاء ليبيا من أجل تهيئة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات، وعن تنفيذ خطة العمل التي وضعتها لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا، والتأثير المحتمل للنزاع في السودان على أمن الحدود الليبية، ومشكلة الهجرة غير النظامية.

22 - وفي 25 تموز/يوليه، نظم الفريق العامل المعني بالأمن اجتماعاً عاماً عُقد في بنغازي. وفي ذلك الاجتماع، أجرى أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والفريق العامل تقييماً للتقدم المحرز في سياق تنفيذ

اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك ما يتعلق بانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية وتشكيل قوة عسكرية مشتركة.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

23 - واصل الممثل الخاص العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لحشد الدعم من أجل إيجاد حلول يملكها الليبيون ويتولون زمامها، تفضي إلى الخروج من حالة الجمود السياسي الراهنة. وفي 30 نيسان/أبريل، التقى الممثل الخاص في الرياض بوزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود. وركزت المناقشات بينهما على التدابير اللازمة لتوحيد المؤسسات الليبية والتوصل إلى مسار يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية يتولى الليبيون زمام أموره. وفي 14 حزيران/يونيه، حضر الممثل الخاص منتدى تشاورياً إقليمياً بشأن تنمية منطقة الساحل، عُقد في نيامي ونظمه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وقد سلط الممثل الخاص الضوء على العلاقة المتشابكة بين الأزمة في ليبيا والمنطقة عموماً وشدد على الحاجة إلى تنسيق قوي على صعيد المنطقة. كما استمرت الجهود التي يبذلها للتواصل بنشاط مع الأوساط الدبلوماسية في ليبيا، بما في ذلك من خلال إحاطة قدامها إلى أعضاء السلك الدبلوماسي الذين يمثلون البلدان الأفريقية. وعلى هامش اجتماع الفريق العامل المعني بالأمن الذي انعقد في بنغازي في 25 تموز/يوليه، التقى الممثل الخاص أيضاً بسفراء ألمانيا وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا ومصر.

24 - وفي 19 أيار/مايو، عُقدت الدورة العادية الثانية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. ومثل ليبيا خلالها رئيس المجلس الرئاسي. وقد أعربت جامعة الدول العربية في قراراتها الختامية عن دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الليبيين في مساعي إيجاد تسوية سياسية شاملة، وشجعت مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الإسراع بوضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية، وأعربت عن دعمها الكامل لعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. كما شددت جامعة الدول العربية على أهمية التوصل لحل ليبي - ليبي وكررت دعمها لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية من أجل إنهاء حالة الجمود السياسي.

25 - وفي 19 و 20 تموز/يوليه، استضاف الكونغو، بصفته رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، اجتماعاً بين الاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي الليبي عُقد في برازافيل من أجل تشكيل لجنة تحضيرية تمهد لعقد مؤتمر وطني للمصالحة. ودعا الممثل الخاص إلى بذل الجهود من أجل المضي قدماً بعملية المصالحة وشدد على ضرورة إجراء انتخابات شفافة لا يُهمش فيها أحد.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

26 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الأمنية في الطريق الساحلي الغربي. ففي 26 نيسان/أبريل، اندلعت اضطرابات مدنية في مدينة الزاوية بسبب ظهور مقطع فيديو يصور مشاهد تعذيب شاب على أيدي أفراد عصابة إجرامية. واحتجاجاً على ذلك، قامت حركة يقودها شباب محلليون في مدينة الزاوية بقطع سبل الوصول إلى بني تحتية حيوية وهددت بإعلان العصيان المدني ما لم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية إجراءات حاسمة ضد الشبكات المحلية المتورطة في أنشطة اقتصادية غير مشروعة.

27 - وفي 29 نيسان/أبريل وفي أعقاب مشاورات بين ممثلي المجتمع المحلي ورئيس الأركان العامة للجيش الليبي، محمد الحداد، وضعت "لجنة الخمسة عشر" المشكّلة حديثاً، والتي تضم الحكماء والأعيان وممثلي الجهات الأمنية، خطة أمنية لمدينة الزاوية تشمل إعادة فتح مديرية أمن الزاوية ونشر قوة مشتركة في مواقع استراتيجية على طول الطريق الساحلي الغربي وفي المدينة نفسها.

28 - وفي الفترة ما بين 25 أيار/مايو ومنتصف تموز/يوليه، شنّت حكومة الوحدة الوطنية ما بين 25 و 30 غارة جوية في مدينة الزاوية وفي بلدات مجاورة هي زوارة والعجيلات وصرمان، استُخدمت فيها المركبات المسيّرة عن بُعد واستهدفت حسب التقارير الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والوقود والبشر. وفي 29 أيار/مايو، أفادت وزارة الدفاع بأن الغارات الجوية أفضت إلى تدمير سبعة قوارب كانت ستُستخدَم في الاتجار بالأشخاص، وستة مخازن تستعملها "العصابات الإجرامية" لأغراض الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمعدات، وتسعة صهاريج لتهريب الوقود. ووفقاً لما توارد من أبناء، أسفرت الغارات الجوية أيضاً عن إصابة سبعة مدنيين، من بينهم طفل، وعن تدمير عيادة طبية. وقد وصف بعض القادة من شرق ليبيا هذه الغارات بأنها مدفوعة ببواعث سياسية، حيث إنها لم تستهدف على حد قولهم سوى فئات غير موالية لرئيس الوزراء، السيد عبد الحميد الدبيبة.

29 - وساد هدوءٌ هش في طرابلس، تخلّته أحياناً اشتباكاتٌ بين جماعات مسلحة رئيسية. ففي 28 أيار/مايو، اندلعت الاشتباكات في مناطق مكتظة بالسكان إثر مزاعم بأن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ألقى القبض على أحد أفراد اللواء 444. وفي 6 حزيران/يونيه، أصدر رئيس الوزراء مرسوماً بدمج عدة جماعات مسلحة تتخذ من طرابلس مقراً لها في جهاز ينشأ باسم "الجهاز الوطني للقوى المساندة" ويكون تابعاً له وخاضعاً لإشرافه. وقد أعرب المجلس الرئاسي، وغيره من المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة، عن معارضتهم لهذا المرسوم.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

30 - في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه، نفذ الجيش الوطني الليبي عمليةً أمنيةً مشتركة تستهدف شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات في منطقة طبرق الكبرى، بالقرب من الحدود بين ليبيا ومصر. واستهدفت العمليات أيضاً المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم المارون بأراضي ليبيا أو المقيمون فيها. وقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن 14 500 مهاجر، معظمهم من المصريين، طُردوا قسراً من ليبيا وأعيدوا إلى مصر، ووضعت نحو 400 من غير المصريين في مراكز احتجاز في شرق ليبيا.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

31 - كان اندلاع الأعمال العدائية في السودان مثاراً للقلق إذ خيف أن تمتد تداعيات ذلك النزاع إلى ليبيا، بما يشمل احتمال تدفّق اللاجئين إليها وقيام عناصر مسلحة سودانية بتحركات عبر الحدود. ورداً على ذلك، أغلقت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي حدود البلاد مع كل من تشاد والسودان وأمرت بنشر تعزيزات في المناطق الحدودية الجنوبية شرقاً وغرباً. وتحسباً لتدفق محتمل للاجئين، أنشئت في بلدية الكفرة في 27 نيسان/أبريل غرفة طوارئ تجمع بين الجهات الأمنية بغية دعم تنسيق المعونة. وقد نفى كلٌّ من الجيش الوطني الليبي وقوات الدعم السريع مزاعم تقديم الجيش الوطني الليبي الدعم لتلك القوات.

32 - وواصل الجيشُ الوطني الليبي بذل الجهود لإحكام سيطرته على البنى التحتية الحيوية مثل المنشآت النفطية، ومضخات المياه الخاصة بالنهر الصناعي العظيم وأحواضه، ومناطق تعدين الذهب والمعادن في المنطقتين الوسطى والجنوبية. وفي 7 أيار/مايو، قام وفدٌ من الجيش الوطني الليبي برئاسة صدام حفتر، نجل المشير حفتر، بجولة في المنطقة الجنوبية، وصَفها المكتب الإعلامي للقيادة العامة للجيش الوطني الليبي بأنها زيارة تقديعية للوقوف على التحديات التي تعترض تأمين حقول النفط وسبل معالجتها.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

33 - لا تزال سهولة اختراق الحدود الجنوبية تشكل، مقترنةً بعدم قدرة السلطات على إخضاع الأجزاء النائية من المنطقة الجنوبية لرقابتها الفعالة، عاملاً يجعل من البلد ملاذاً للشبكات الإجرامية والمنظمات المتطرفة العنيفة. وتستمر المخاوف من أن تزيد الأزمة في السودان، إلى جانب انعدام الاستقرار في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، من احتمالات تمكين تلك الجماعات من تنفيذ عملياتها في ليبيا.

حاء - الحالة الاقتصادية

34 - استمر إنتاج النفط في ليبيا بمستوى يناهز 1,2 مليون برميل يومياً. ودخلت المؤسسة الوطنية للنفط في محادثاتٍ مع مستثمرين دوليين بهدف تأمين الاستثمارات اللازمة لتعزيز القدرة الإنتاجية بما يتيح زيادة إنتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً ورفع مستوى إنتاج الغاز من 2,6 بليون قدم مكعب يومياً إلى 4 بلايين على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وذلك وفقاً للخطة التشغيلية والإئتمانية للمؤسسة الوطنية خلال الفترة من 2023 إلى 2027 وعلى نحو ما أقره المجلس الأعلى للطاقة في ليبيا في 29 آذار/مارس.

35 - ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 17,9 في المائة في عام 2023، وهو ما عُرِي أساساً إلى الزيادة المحتملة في إنتاج النفط ليصل إلى 1,4 مليون برميل يومياً وإلى النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. ولا يزال معدل البطالة في ليبيا ثابتاً عند مستوى 20 في المائة، في حين يصل معدلها بين الشباب إلى 50 في المائة.

36 - وفي 24 أيار/مايو، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة التي عقدها مع ليبيا. وفي بيان صحفي، ذكر المجلس أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشدة على إنتاج النفط والغاز. وشجع المجلس السلطات الليبية على تعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات والتصدي للفساد من أجل تعزيز نمو أكثر قوة وأكثر استيعاباً للجميع يقوده القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بغية الابتعاد عن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات.

37 - وفي 15 حزيران/يونيه، أعلن رئيس مجلس النواب إنشاء لجنة مكلفة بوضع مذكرة مفاهيمية جديدة بشأن إعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة، بما يشمل مسألة التوزيع العادل للإيرادات المتأتية من بيع الموارد الطبيعية. وتقرر أن يكون رئيس المؤسسة الوطنية للنفط رئيساً لتلك اللجنة. ورداً على ذلك، أصدر رئيس الوزراء مرسوماً بتشكيل لجنة للرقابة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

38 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمَ المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل تحسين استعدادها التقني لتنظيم الانتخابات التي يُنتظر إجراؤها بعد التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني. ومن المقرر أن تحتاج المفوضية إلى 170 يوماً تقريباً، بعد أن يُنتهى من وضع القوانين الانتخابية، لكي تتمكن من تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات.

39 - وفي 2 أيار/مايو، بعث مجلس مفوضي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات برسالة إلى حكومة الوحدة الوطنية، يطلب فيها 170 مليون دينار ليبي (أي ما يعادل 35 مليون دولار) للتخصيص للعملية الانتخابية المقبلة. ويشمل ذلك المبلغ 145 مليون دينار ليبي (أي 30 مليون دولار) لتغطية الميزانية التشغيلية اللازمة لإجراء جولتي انتخابات برلمانية ورئاسية في وقت واحد، و 25 مليون دينار ليبي (أي 5 ملايين دولار) لشراء أجهزة إلكترونية لتحديد هوية الناخبين. وفي 14 أيار/مايو، زار رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء ووزير المالية المفوضية لمناقشة الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات وأعربوا عن تأييدهم للميزانية المقترحة.

40 - وفي 21 و 22 أيار/مايو، نظمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مؤتمراً إقليمياً عُقد في طرابلس عن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. وشاركت وزيرة شؤون المرأة، حورية الطرمال، في هذا الحدث إلى جانب ممثلين عن السلطات الانتخابية الوطنية والإقليمية في 12 بلداً عربياً. وكان انعقاد هذا المؤتمر جزءاً من الدعم المستمر الذي تتلقاه المفوضية من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل زيادة مشاركة النساء في جميع مراحل الدورة الانتخابية. وخلال المؤتمر، عرضت المفوضية النتائج الأولية المستمدة من منصة "eMonitor plus" التي ترصد العنف الذي تتعرض له المرأة عبر شبكة الإنترنت في سياق الانتخابات. وناقش المشاركون إمكانية اعتماد نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي، تُستخدم فيه القوائم المغلقة مع تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للنساء. وأبرزوا أيضاً الحاجة إلى بذل مساعٍ دعوية لدى السلطات الوطنية لاعتماد تشريعات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وإشراك النساء في لجان صياغة التشريعات، وإنشاء وحدة لدعم المرأة في جميع هيئات إدارة الانتخابات.

41 - وبناءً على طلب ورد من رئيس الوزراء للحصول على مساعدة تقنية إضافية من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات، أوفدت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثةً تقنيةً انتخابيةً إلى ليبيا في الفترة من 1 إلى 8 حزيران/يونيه.

42 - وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة المركزية للانتخابات المحلية مساعدةً تقنيةً بشأن كيفية إعداد أدلة التدريب والمبادئ التوجيهية والخطط التشغيلية، ووضع البرنامج خطةً للتنظيم اللوجستي وتوزيع المواد الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التفاعل بين اللجنة المركزية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية بالانتخابات عن طريق توعية الجمهور من خلال مقاطع مصوّرة بالفيديو وحملات إعلامية. وفي 27 أيار/مايو، أُجريت انتخابات محلية في بلديتي زوارة ودرج.

43 - وفي 30 أيار/مايو، أصدر مجلس النواب بياناً أعلن فيه اعتزامه تعديل القوانين ذات الصلة لنقل المهام المرتبطة بتنفيذ الانتخابات المحلية من اللجنة المركزية للانتخابات المحلية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. والمفوضية عاكفة على إعادة تنظيم هيكلها لكي تتمكن من الاستجابة لهذا الطلب الجديد. وفي غضون ذلك، استمرت اللجنة المركزية في إجراء الانتخابات المحلية في غرب ليبيا في حين واصلت سلطة موازية الاضطلاع بهذه المهمة في شرق البلد.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

44 - ازدادت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، القيود المفروضة على الحيز المدني وكتفت السلطات والجهات الأمنية رقابتها على جهات المجتمع المدني الفاعلة. ففي 22 أيار/مايو، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قراراً بإنشاء لجنة لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني تنفيذاً لأحكام القانون رقم 19 لعام 2001، وهو قانون تقييدي يتيح للدولة فرض رقابتها على أنشطة المجتمع المدني. وفي 25 أيار/مايو، أصدرت الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية مرسوماً يقضي بإرساء برنامج باسم "حراس الفضيلة" وإنشاء لجان وطنية ومحلية لرصد وتتبع ما سُمي "مظان وجود الانحرافات العقديّة والفكرية والأخلاقية الهدامة" و "إعادة تأهيل ضحايا الانحرافات الأخلاقية وإعادة إدماجهم في المجتمع". وفي أواخر نيسان/أبريل، أدخل جهاز الأمن الداخلي العمل بإجراء تقييدي يميّز بين الجنسين ويُطلب بموجبه من الليبيات المسافرات بمفردهن اللاتي يغادرن من مطارات المنطقة الغربية تقديم معلومات عن أسباب سفرهن إلى الخارج دون مرافق ذكر، وهو ما قد يؤدي إلى تقييد حقهن في حرية التنقل.

1 - سيادة القانون

45 - في 27 نيسان/أبريل، أدى خمسة قضاة جدد اليمين أمام رئيس مجلس النواب، بعد أن عيّنه المجلس للعمل بالمحكمة العليا وفقاً لقراره رقم 5 لعام 2023 الذي نص على تخويل المجلس صلاحية تسمية قضاة جدد. وفي 3 أيار/مايو، قررت الجمعية العمومية للمحكمة العليا، التي تتخذ طرابلس مقراً لها، ألا تقبل تعيين القضاة الجدد، مؤكدة أن هؤلاء القضاة كان ينبغي أن ترشحهم الجمعية العمومية للمحكمة أولاً حسب المنصوص عليه في القانون رقم 6 لعام 1982 واللائحة التنفيذية لعام 2004 اللذين يخولان الجمعية العمومية صلاحية ترشيح القضاة الجدد قبل أن يعيّنهم المجلس. وبعد بضعة أسابيع، قبلت رئاسة المحكمة العليا تعيين القضاة الخمسة وسمحت لهم بالاستماع إلى الدعاوى المدنية.

46 - وفي 22 نيسان/أبريل، قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي برفع الجزاءات الحالية المفروضة من جانب الاتحاد على عائشة معمر القذافي، ابنة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، بما يشمل الحرمان من الحصول على التأشيرات وتجميد الأصول.

47 - وواصلت البعثة دعم المؤسسات الليبية بتقديم المساعدة إليها لبناء القدرات في مجال سيادة القانون. ففي الفترة من 2 إلى 8 أيار/مايو، قامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، بتنظيم تدريب في بنغازي لعدد 48 محامية من مدن بنغازي والبيضاء وأجدابية. وكان محور التركيز في ذلك التدريب هو المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية، ومدونة قواعد السلوك المهني للمشتغلين بالمحاماة في ليبيا، إلى جانب مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعلى صعيد آخر، قدمت

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الدعم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز قدرة وحدات حماية الأسرة والطفل التابعة للشرطة.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

48 - استمر تزايد التقارير إلى البعثة بشأن حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي مطول لليبيين وغير ليبيين في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. واستمرت البعثة أيضاً في تلقي تقارير عن تعرض المحتجزين، رجالاً ونساءً، في جميع أنحاء ليبيا لسوء المعاملة أو العنف الجنسي أو التعذيب أو الاستغلال الجنسي مقابل الحصول على الماء أو الطعام أو غير ذلك من الضروريات.

49 - وهناك ما لا يقل عن 25 امرأة أجنبية محتجزات منذ فترة طويلة في سجن الجديدة في طرابلس وسجن الكوفية في بنغازي، هن وأطفالهن الـ 38، بدعوى وجود صلات بينهن وبين تنظيم داعش. وفي 30 أيار/مايو، التقت البعثة بخمس من المحتجزات في سجن الجديدة، وتواصلت مع السلطات لمعالجة أوضاع النساء والأطفال المحتجزين، بما في ذلك لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وكفالة الوصول إلى العدالة والنظر في إمكانية نقل الأطفال وإحاقهم بالتعليم. واستمرت الأمم المتحدة في بذل مساعيها من أجل تمكينها من الوصول بقدر أكبر إلى تلك المرافق لتوفير الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح وتيسير العودة الطوعية إلى الوطن أو غير ذلك من الحلول، وفقاً لمبدأ حظر الطرد أو الرد.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتجز جهاز الأمن الداخلي في كل من طرابلس وبنغازي عدة أفراد تعسفاً، ولا يزال مكان وجود أغلبهم مجهولاً. واستمرت ممارسة جهاز الأمن الداخلي المتمثلة في انتزاع الاعترافات قسراً من المحتجزين لديهما ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي في انتهاك لقوانين البلد وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

51 - ووفقاً للإحصاءات الرسمية التي قدمتها وزارة العدل، بلغ عدد المحرومين من حريتهم في 5 أيار/مايو، 103 19 أشخاص يقعون في 28 سجناً رسمياً من السجون الخاضعة لسلطة الوزارة، من بينهم 216 امرأة. وكان نحو 29 في المائة من هؤلاء الأشخاص رهناً للاحتجاز التحفظي السابق للمحاكمة، وكان كثيرون ممن ظلوا محتجزين لفترات مطولة ولم تتح لهم سوى إمكانية محدودة للوصول إلى العدالة أو تأخر تقديمهم إلى المحاكمة. ولا يزال آلاف آخرون من الليبيين والمهاجرين وطالبي اللجوء، من بينهم نساء وأطفال، محبوسين في أماكن احتجاز غير رسمية خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

3 - المهاجرون واللاجئون

52 - لا تزال الحالة الإنسانية وأوضاع المهاجرين واللاجئين من حيث تمتعهم بحقوق الإنسان والحماية مدعاة للقلق البالغ. ففي 1 أيار/مايو، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية عن حملة على نطاق ليبيا لإلقاء القبض على المهاجرين. وفي إطار تلك الحملة، نُفذت مدهامات استهدفت منازل المهاجرين وأماكن عملهم واعتُقل آلاف المهاجرين، ومنهم النساء الحوامل والأطفال، واحتُجزوا تعسفاً. وجرى ترحيل مئات الأشخاص بالقوة وأعيدوا، ومنهم النساء والأطفال، عبر الحدود إلى تشاد وتونس والسودان ومصر والنيجر، دون مراجعة قانونية لحالتهم.

53 - وفي 29 أيار/مايو، قامت القوات الخاصة البحرية الليبية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، حسب التقارير، باعتراض قارب صيد كبير قبالة ساحل طبرق، في شرق ليبيا، حيث كانت تشتبه في ضلوع

طاقمه في الاتجار بالبشر. وفي 14 حزيران/يونيه، انقلب قاربُ صيد أُبحر من طبرق في طريقه إلى إيطاليا، حاملاً عدة مئات من المهاجرين، وغرق قبالة سواحل اليونان. وقد أنقذت السلطات اليونانية نحو 100 شخص، في حين ظلّ مئات آخرون في عداد المفقودين. وأفاد الناجون، وأغلبهم من الشبان، بأن النساء والأطفال كانوا في الطابق السفلي من القارب.

54 - ولا تزال ليبيا بلد مقصد وعبور للمهاجرين وطالبي اللجوء. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد المهاجرين في ليبيا 706 062 شخصاً في شباط/فبراير 2023، مرتفعاً بذلك عن عددهم في كانون الثاني/يناير 2022 وكان آنذاك 635 051 شخصاً. وفي الوقت نفسه، ارتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددُ المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من ليبيا. وحتى 1 تموز/يوليه 2023، كان 8 496 شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، قد جرى اعتراضهم وإعادتهم إلى ليبيا منذ بداية العام. وأُبلغ بوفاة 780 شخصاً آخرين وبفقدان 944 شخصاً في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 1 تموز/يوليه. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية التي يمكن للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الوصول إليها مواد الإغاثة الطارئة الأساسية، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية والحماية. ونُقل معظم المهاجرين في وقت لاحق إلى مراكز احتجاز، لا تتوافر للأمم المتحدة سوى إمكانية محدودة للوصول إليها.

55 - ولا تزال الأمم المتحدة ترصد حالات احتجاز مطوّل للأطفال المهاجرين دون أن يكون ذلك بموجب إجراءات قضائية، وهو ما يشكّل انتهاكاً للالتزامات البلد بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولم يُطلق سراح الأطفال المهاجرين المحتجزين إلا إذا توافرت حلول دائمة مضمونة لحالتهم، وهي إما إعادتهم طوعاً للوطن إعادة إنسانية تيسرها المنظمة الدولية للهجرة وإما إجلاؤهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحققت البعثة من وقوع 24 حالة اختطاف للأطفال من السودان حيث هم مسجلون كطالبين لجوء، ثم الاتجار بهم لاحقاً بإرسالهم إلى ليبيا. وتشير أعمال الرصد التي قامت بها البعثة إلى أن هؤلاء الأطفال تعرضوا لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك إجبارهم على العمل في معسكرات عسكرية دون مقابل. وقدمت اليونيسف الدعم والتدريب التقنيين لما عدده 10 أخصائيين اجتماعيين كلفتهم وزارة الشؤون الاجتماعية برصد الحالة ومتابعتها، كما وفرت الخدمات المنقذة للأرواح للأطفال المتحفظ عليهم في مراكز الاحتجاز.

56 - وفي شهر تموز/يوليه وعقب اشتباكات وقعت بين السكان والمهاجرين في مدينة صفاقس بتونس، نُقل قسراً مئات من المهاجرين، ومن بينهم نساء وحوامل وأطفال، إلى منطقة صحراوية على الحدود بين تونس وليبيا وتُركوا فيها دون ماء أو طعام. وبحلول نهاية تموز/يوليه، كانت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كل من ليبيا وتونس قد كثفت المساعدات التي تقدمها دعماً للاجئين وطالبي اللجوء المحتاجين.

4 - الفئات التي تعيش في حالات معرضة فيها للأذى

57 - واصلت البعثة متابعة حوادث الإخلاء القسري وعمليات الهدم غير القانونية في حي وسط المدينة التاريخي ببغازي، بما في ذلك في أحياء رئيسية وفي موقع هيسبيريدس الأثري. فقد أُجبر ما لا يقل عن 100 شخص على إخلاء منازلهم مقابل تعويض ضئيل أو دون تعويض على الإطلاق. وفي 8 أيار/مايو، تظاهر سكان حي وسط المدينة التاريخي احتجاجاً على عمليات الهدم والإخلاء القسري. وألقت كتيبة طارق

بن زياد القبض على ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص أُفرج عنهم بعد ذلك بوقت قصير، في حين وردت أنباء تفيد بأن عدة أشخاص آخرين تعرّضوا للتهديد. ومن ناحية أخرى، تلقت البعثة أنباء من بلدية أبو سليم بطرابلس تفيد باحتمال تعرض 350 أسرة نازحة داخلياً من الشرق للإجلاء، وقد تابعت البعثة الأمر مع السلطات المعنية لإيجاد حلول دائمة لتلك الأسر.

58 - وفي 4 أيار/مايو، أُطلق سراح أربع تونسيات كُنّ محتجزات في سجن الجديدة بطرابلس بدعوى وجود صلات مزعومة بينهن وبين تنظيم داعش، وأُعدن إلى تونس مع أطفالهن الخمسة. وكانت محكمة في معيتيقة قد برأت ساحة هؤلاء النساء في آذار/مارس 2023. وأدينَت تسع أخريات وحُكم عليهن بالسجن لمدة 12 عاماً. وتم احتجاز سبع من المحكوم عليهن ووُضعن في السجن مصحوبات بأطفالهن الذين تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و 16 سنة.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استناداً إلى الحقوق

59 - في 11 أيار/مايو، قدّم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إحاطةً إلى مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته المحكمة في محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في ليبيا التي يُزعم أنها جرائم ضد الإنسانية. وذكر المدعي العام أن قضاة المحكمة أصدروا أربعة أوامر توقيف، وأن طلبين قد أودعا لاستصدار أمرين إضافيين.

60 - وفي الفترة من 12 إلى 15 أيار/مايو، أجرت البعثة مشاورات في بنغازي مع أكثر من 70 شخصاً من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وكان المشاركون من النساء والشباب والنازحين داخلياً، فضلاً عن الناشطين في مجال حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في ميدان العمل القانوني. وقد أُجريت المشاورات في إطار الأنشطة المنفذة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان والتي يراد بها فهم احتياجات الضحايا ومطالبهم بصورة أفضل، وإطلاعهم على جهود العدالة الانتقالية الجاري بذلها، وتمكينهم من بذل مساعٍ دعوية فيما يتعلق بحقوقهم، والتوعية بأهمية مشاركة الضحايا وتمثيلهم في آليات العدالة الانتقالية التي تُنشأ في المستقبل (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 23/50). وفي سياق آخر، نظمت البعثة في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه حلقة عمل عن أفضل الممارسات الدولية المتبعة عند التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مع التركيز على ترهونة. وجمعت حلقة العمل بين الجهات الفاعلة المشتغلة بمجالي الاستدلال الجنائي العلمي والعدالة الجنائية التي تُعنى بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في تلك البلدة.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

61 - في 12 نيسان/أبريل، نظمت البعثة اجتماعاً لفرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك لإطلاع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المشاركين على آخر المستجدات بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا. وقد أيد المشاركون إجراءات التشغيل الموحدة بصيغتها المحدثة، وأقروا مجموعة من استمارات الفحص والفرز والإبلاغ عن الحوادث ومجموعة من الرسائل الرئيسية عن سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

62 - واصلت البعثة المضي قدماً بالمناقشات المعقودة مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي بشأن العملية التمهيدية السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

63 - وفي 16 أيار/مايو، نظمت البعثة حلقة عمل بشأن دور المجتمع المدني في دعم المؤسسات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد حضرت 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني حلقة العمل هذه، التي أتاحت الفرصة لبدء حوار بين جهات المجتمع المدني الفاعلة والجهات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا لكي تناقش الشواغل الرئيسية في هذا الصدد، بما يشمل الشواغل المرتبطة بتجريد المناطق السكنية من السلاح.

64 - وفي 19 أيار/مايو، ترأست البعثة حلقة عمل عُقدت على المستوى التقني بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستضافتها تونس العاصمة. وحضر حلقة العمل مسؤولون من إسبانيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (مملكة -)، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي إلى جانب ممثلين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وناقشوا التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعملية التمهيدية السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الاجتماع، جرى تأكيد الحاجة إلى ضمان الترابط بين أعمال الفريق العامل المعني بالأمن المنبثق عن عملية برلين وأعمال غيره من الأفرقة العاملة ذات الصلة مثل الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وشُدّد على أهمية المجتمع المدني في العملية التمهيدية السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

65 - وفي 22 و 23 أيار/مايو، عقدت البعثة بالتعاون مع مركز ليبيا للدراسات والبحوث الاستراتيجية حواراً تشاورياً حول التحديات الأمنية والحلول الممكنة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات. وقد دام الحوار لمدة يومين وحضره 30 مشاركاً، منهم ممثلو علماء الدين والمجتمع المدني ووزارتي الداخلية والدفاع علاوة على المرشحات المشاركات في الانتخابات. وخلص المشاركون إلى أن التوصل إلى عملية سياسية شاملة للجميع يستلزم تذليل العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في الحياة السياسية مثل الأعراف الثقافية والطوائف الدينية، وأنشطة الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتغرات التي تعترى الحماية التشريعية للمرشحات، ودور وسائط الإعلام في نشر خطاب الكراهية الموجه نحو المرأة.

66 - وفي 27 و 28 أيار/مايو، عقدت البعثة، بدعم من القدرة الدائمة المعنية بإصلاح قطاع الأمن والحكومة، مشاوراتٍ أُجريت في بنغازي مع مجلس الأمن القومي وأعضاء مجلس النواب وجهات المجتمع المدني، بهدف إطلاعهم على معلومات عن سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وحكومته. وسلط الضوء في الاجتماع على أهمية دور المجتمع المدني في هياكل حوكمة قطاع الأمن.

2 - إدارة الأسلحة والنخيرة

67 - في الفترة من 8 إلى 10 نيسان/أبريل، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، بالتعاون مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، عمليةً للتحقق من جودة عمليات إزالة الألغام من تحت

الأقناض كانت منظمة "هالو ترست"، وهي منظمة غير حكومية دولية معنية بإزالة الألغام، تتفّدها في منطقة لتخزين الذخيرة في مصراتة لحق بها الدمار. وقد اضطلع بالتقييم في إطار عملية مشتركة لضمان الجودة.

68 - وفي 30 أيار/مايو، عقدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة بالاشتراك مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب اجتماعاً تنسيقياً للشركاء المنفذين في قطاع إزالة الألغام. وقد أسهمت الاجتماعات، التي حضرها ثماني منظمات شريكة في التنفيذ وجهات مانحة رئيسية، في بناء أوجه التآزر بين عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام وساعدت على تحسين التنسيق الدولي.

69 - وفي 2 أيار/مايو، أقامت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة بالاشتراك مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب احتفالاً في ليبيا باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسلطت الأمم المتحدة الضوء على ما للأعمال المتعلقة بالألغام في ليبيا من أهمية حاسمة بالنسبة إلى مساعي تحقيق السلام الدائم والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ التنمية المستدامة. ودعا المشاركون إلى إنهاء الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المدنية أثناء النزاع المسلح، وهو الأمر الذي لا يزال يشكل السبب الرئيسي المفضي في ليبيا إلى تلوث المناطق التي سبق تطهيرها من الألغام بمخلفات الحرب من المتفجرات مرة أخرى.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

70 - لم تُسجّل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة دعم إنشاء آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار تكون قادرةً على تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة وعلى مساندة الجهود الليبية لتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة.

71 - وواصلت البعثة أيضاً تقديم المساعدة التقنية للجنة العسكرية المشتركة 5+5 وللمراقبين الليبيين. ففي الفترة من 15 إلى 17 حزيران/يونيه، نظمت البعثة حلقة عمل عُقدت في تونس العاصمة لفائدة المراقبين الليبيين ومنسقي اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن المساعدة التقنية المقّدمة من أجل تنفيذ الخطة التشغيلية المتعلقة بمغادرة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة الأراضي الليبية، بما في ذلك معايير تحديد مناطق التجمع الاستراتيجية للحشد والإعداد لرحيل القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة ونماذج الإبلاغ التي تستخدمها السلطات لتسجيل تحركات تلك القوات وهؤلاء الأفراد ومغادرتهم البلد. وواصل مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة دعم لجنة الاتصال الليبية في عملها مع لجان الاتصال في تشاد والسودان والنيجر.

72 - وقد أدى اندلاع القتال في السودان إلى تباطؤ كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة من ليبيا. ورغم نزوح عدد كبير من المدنيين من السودان إلى البلدان المجاورة، لم تُرصد حتى 29 أيار/مايو أي تحركات لمقاتلين تنقلوا بين ليبيا والسودان. وفي غضون ذلك، عقد اتحاد القوى الوطنية من أجل إعادة التأسيس، وهو جماعة معارضة من النيجر تتخذ جنوب ليبيا مقراً لها، مؤتمراً صحفياً في 14 أيار/مايو أعلن فيه أنه سيلقي أسلحته دون أي شروط.

دال - تمكين المرأة

73 - عقب اعتماد التعديل الدستوري رقم 13 في شهر آذار/مارس، وهو التعديل الذي ينص على تخصيص نسبة 20 في المائة من مقاعد مجلس النواب للمرأة، انخرطت البعثة في حوار مع جماعات المجتمع المدني النسائية وعضوات مجلس النواب وممثلات المجلس الأعلى للدولة والبلديات والأحزاب السياسية للاستماع إلى آرائهن بشأن تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية. وتجاوزت الجماعات النسائية من مناطق ليبيا الثلاث مع صناعات القرار وأعضاء لجنة 6+6 للتعبير عن تطلعاتها إلى صدور قانون انتخابي يضمن التمثيل الجدي للمرأة في الجمعية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، أسفرت الجهود المتضافرة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة عن قيام لجنة 6+6 بصياغة قانون للانتخابات البرلمانية مراعاة للمسائل الجنسانية ينص على تخصيص حصص للمرأة ويضمن تمثيلها في القوائم الانتخابية. غير أن مشروع القانون نص أيضاً على ألا يُخصص للمرأة سوى 6 مقاعد من 90 مقعداً في مجلس الشيوخ.

هاء - الشباب والسلام والأمن

74 - في أعقاب حلقة عمل تشاورية بشأن الأمن البشري نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في شهر شباط/فبراير في سبها، وضع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي خطة عمل مشتركة للتدخلات المنفذة في تلك البلدية. وعلاوة على ذلك، التقى الممثل الخاص في 21 أيار/مايو بمجموعة من القيادات الشبابية والناشطين الشباب في مصراتة للاستماع إلى آرائهم بشأن التحديات السياسية الراهنة.

75 - وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، روجت البعثة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووزعت نسخاً منه. كما روجت البعثة لمفهوم نموذج محاكاة الأمم المتحدة في صفوف المجموعات الشبابية واتحادات الطلاب، بغية التعريف بمبادرة حقوق الإنسان 75 وبمفاهيم العلاقات الدولية والدبلوماسية. ووفرت البعثة الدعم للمجموعات الشبابية واتحادات الطلاب في جميع أنحاء البلد أيضاً لمساعدتها على إجراء حوارات محلية حول الحقوق السياسية والمصالحة.

76 - وواصل الفريق العامل المعني بالشباب، الذي يتشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسته مع وزارة الشباب، التنسيق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز المشاركة الشبابية في العمليات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وفي عمليات بناء السلام. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار شراكة مع بنك التنمية الأفريقي، برنامجاً لدعم تمكين الشباب وتشجيع ريادتهم للأعمال الحرة وكان ذلك تحت مظلة برنامج محلي لبناء السلام في شرق ليبيا. وعلى صعيد آخر، شارك الشباب الليبي في دراسة لتحليل المشهد المناخي نظمتها اليونيسف لفائدة الأطفال في شهر أيار/مايو، وطالبوا من خلالها باتخاذ إجراءات محدّدة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

77 - شهد الربع الأول من عام 2023 ازدياد إبلاغ الشركاء في مجالي العمل الإنساني والتنمية عن قيود تعوق الوصول، مع كثافة المعوقات البيروقراطية والإدارية. واستمر التدخّل في عمل الشركاء في مجالي العمل الإنساني والتنمية في جميع أنحاء البلد، مع زيادة ملحوظة في الرقابة عليهم من جانب الجهات الأمنية استهدفت بوجه خاص المنظمات غير الحكومية، بما يشمل حالات احتجاج قصير الأمد لموظفي تلك المنظمات. وظلت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تواجه حالة من عدم اليقين بسبب عدم وجود

إطار قانوني ينظم تسجيلها وعملها في ليبيا. ولم يُبلغ عن أي تحسّن في إصدار التأشيرات للموظفين الدوليين العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

78 - وفي 26 حزيران/يونيه، أصدرت الأمم المتحدة في ليبيا التقرير المتعلق بنتائجها لعام 2022، الذي سلطت فيه الضوء على النتائج الرئيسية التي تحققت خلال السنة الأخيرة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في ليبيا للفترة من 2019 إلى 2022. وفي عام 2022، نفذت الأمم المتحدة 108 مشاريع في 28 موقعا، بما في ذلك 75 مشروعا نُفذت على المستوى الوطني لدعم تحسين المهام الحكومية الأساسية وتحفيز التعافي الاقتصادي وبناء القدرة على تقديم خدمات اجتماعية عالية الجودة لصالح الآلاف في مختلف أنحاء البلد.

79 - وفي 13 تموز/يوليه، نُظمت مناسبة رفيعة المستوى بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من 2023 إلى 2025 مع حكومة الوحدة الوطنية وشركاء التنمية، وجرى فيها التركيز على الالتزام المشترك بالتمويل وحشد الأموال لصالح البرامج ذات الأولوية المشمولة بإطار التعاون.

زاي - الدعم الإنساني ودعم بناء السلام ودعم التنمية

80 - كان الأثر الإنساني للنزاع المحتدم في السودان محدوداً حتى الآن في ليبيا. ووفقاً للمعلومات المستجدة التي انبثقت عن عملية لتتبع حالة الطوارئ أجرتها المنظمة الدولية للهجرة بشأن ليبيا، كان عدد الوافدين إلى الكفرة من السودان وعبر تشاد حتى 3 تموز/يوليه ما يقرب من 2 800 شخص، منهم سودانيون إضافة إلى رعايا دول أخرى؛ وخلص التقييم إلى أن الوافدين كانوا في معظمهم من المهاجرين الموسميّين. ولضمان التأهب لأي مستجدات، أعد فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة طوارئ مدتها ستة أشهر، وُضمت ليبيا إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإقليمية للأحداث التي يشهدها السودان.

81 - وفي 28 أيار/مايو، زار وفدٌ ضم نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية سببها لإطلاع العُمد والمنظمات غير الحكومية الدولية وشركاء الأمم المتحدة المنفذين ومنظمات المجتمع المدني على آخر المستجدات فيما يتعلق ببناء السلام ودعم التنمية في جنوب ليبيا وتبادل وجهات النظر معهم في هذا الصدد. والتقى الوفد أيضاً بالجهات الأمنية المحلية التي التزمت بدعم عمل موظفي الأمم المتحدة وشركائها المنفذين وسلامتهم وأمنهم.

82 - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارتي التخطيط والحكم المحلي ووفقاً لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تنفيذ برنامج محلي لبناء السلام في جنوب ليبيا. ويركز البرنامج على تحفيز جهود التنمية عن طريق توطيد الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وفيما بين المجتمعات المحلية، وتشجيع فرص كسب الرزق البديلة، وتحسين قدرة المؤسسات المحلية على تقديم الخدمات ذات الأولوية بجودة معززة.

83 - وعلاوة على ذلك، قامت اليونيسف في إطار الاستجابة لتفشي مرض الحصبة في سببها في شباط/فبراير 2023 بتوفير لقاحات لعدد 50 000 طفل كما قدّمت 300 000 من كبسولات الفيتامين ألف. وأجريت حملة التطعيم في الأسبوع الثاني من شهر حزيران/يونيه.

رابعاً - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

84 - احتفظت الأمم المتحدة بوجود المنظمة بلغ قوامه المتوسط نحو 183 موظفاً دولياً في ليبيا و 10 موظفين دوليين في تونس. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين للبعثة والعاملين في طرابلس في مجمع أويا الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة بقوات قوامها 234 جندياً. وفي بنغازي، واصل الموظفون العمل من مركز الأمم المتحدة. والمناقشات جارية بشأن إنشاء مبان آمنة ومأمونة للمكاتب في سرت وسبها، وذلك بغية تيسير نشر مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة في سرت وتعزيز برامج الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقتين الوسطى والجنوبية.

85 - ولا تزال الحالة الأمنية تتسم بالتعقّد وارتفاع مستوى التهديدات. فلا يزال استخدام الجماعات المسلحة للأسلحة الثقيلة يطرح تحديات أمنية جسيمة، مع كثرة حالات تصاعُد النزاع ليصل إلى حد الاشتباك، وهو الأمر الذي ما فتئ يشكل بوجه عام تهديداً للسكان ولأنشطة الأمم المتحدة في طرابلس. وإضافة إلى ذلك، لا يزال المقاتلون الأجانب والمرترقة والمنظمات المتطرفة العنيفة يشكلون تهديداً للحالة الأمنية المستقرة نسبياً في المنطقتين الشرقية والجنوبية. وفي هذا السياق العملي، احتفظت الأمم المتحدة في ليبيا بحضور أمني قوي في طرابلس وواصلت تعاونها مع الجهات الأمنية الليبية والشركاء الدوليين.

86 - وأجري التناوب السنوي لوحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة على مرحلتين، وكان ذلك في 12 و 19 أيار/مايو 2023. فغادر ليبيا ما مجموعه 228 جندياً، وقدم إليها 234 جندياً من أفراد الوحدات العسكرية.

خامساً - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021

87 - بذلت البعثة الجهود، على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تنفيذ التوصيات التي وردت في الاستعراض الاستراتيجي المستقل وذلك بإعطاء الأولوية للاستقدام وإعادة توزيع الموارد. وعملت البعثة تحديداً على خفض الشواغر وتحسين دعم البعثة، وعكفت في الوقت نفسه على تقييم الهيكل المتكامل للقوة العاملة في مجال الأمن وشرعت في اتخاذ التدابير لتحسين رفاة الموظفين. وإضافة إلى ذلك، كثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين مسارات الحوار الأربعة وهي المسارات المتعلقة بالشواغل السياسية، والشواغل الاقتصادية، والشواغل الأمنية، وشواغل حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية.

88 - وأحرزت البعثة تقدماً فيما يتصل بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل بتنفيذها إطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة. فقد عزز كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري استخدامه لمنهجية الأمم المتحدة للتكامل وسياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، بدعم من أكاديمية فولك برنادوت والأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان الهدف من هذه المساعي هو توطيد التعاون وزيادة فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن من خلال العمل الجماعي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

- 89 - لقد بلغت العملية السياسية في ليبيا مرحلة حرجة. وأصبح من المحتم على جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الليبية المعنية أن تبرهن على التزامها المعلن بإجراء الانتخابات وأن تقدّم ما يلزم من تنازلات للتوصل إلى إطارٍ انتخابي قابل للتنفيذ وتسوية جميع المسائل المتنازع عليها.
- 90 - ولا بد من حل للأزمة في ليبيا يقوده الشعب الليبي نفسه ويمتلك زمام أموره. وسوف تواصل الأمم المتحدة، ممثلةً في شخص ممثلي الخاص، العمل مع الجهات الليبية صاحبة المصلحة لتيسير المناقشات وضمان التوصل إلى مسار مستدام يفضي إلى السلام والاستقرار. ومن المهم للغاية أن تواصل المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وكذلك الدول الأعضاء المعنية، تقديم الدعم اللازم لجهود الأمم المتحدة. فهذا الدعم الجماعي ضروري لضمان اتباع نهج موحد ومنسق في مدّ يد العون إلى الشعب الليبي. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يوحد كلمته، بما في ذلك في إطار مجلس الأمن، حتى يبرهن على دعمه التطلعات الديمقراطية للشعب الليبي.
- 91 - وقد أعرب الشعب الليبي عن رغبته الشديدة في إجراء انتخابات حرة وديمقراطية تتسم بالمصداقية، وحث الوقت الآن لكي يصغي إليه قادته ويعملوا على تحقيق رغباته بعد طول انتظار. وإنني أحيط علماً بالجهود التي تبذلها لجنة 6+6 المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل وضع مشاريع قوانين تيسر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن. وكما لاحظ ممثلي الخاص، لا تزال مسائل رئيسية في مشاريع القوانين هذه مثار خلاف، مما يقتضي التوصل إلى توافق سياسي بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة والمكونات الرئيسية المشكّلة للطيف السياسي في ليبيا. وسوف يكتف ممثلي الخاص بالمفاوضات ويحشد الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بغية التوصل إلى اتفاقٍ سياسي شامل للجميع يفضي إلى إجراء انتخابات ناجحة.
- 92 - ولقد كان تنظيم الفريق العامل المعني بالأمن، والمنبثق عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، أول اجتماعاته العامة المعقودة في البلد خطوة هامة تبرهن على زيادة الثقة بين الجانبين الشرقي والغربي، وهو ما يُعزى في جانب كبير منه إلى الجهود المتواصلة للجنة العسكرية المشتركة 5+5. ومع ذلك، فإن العمليات الواسعة النطاق التي نفذتها حكومة الوحدة الوطنية في الزاوية وغيرها من المدن الرئيسية على طول الطريق الساحلي الغربي للتصدي لأنشطة الاتجار غير المشروع تدل، هي والاشتباكات المتفرقة في طرابلس، على أنّ الحالة الأمنية لا تزال هشّة. وينبغي أن يكون استخدام القوة في هذه العمليات استخداماً متناسباً وقانونياً يخضع للمساءلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تضع السلطاتُ حماية المدنيين على رأس أولوياتها.
- 93 - ويظل القتال الذي اندلّع في السودان في شهر نيسان/أبريل مدعاة للقلق البالغ، بما قد يترتب عليه من تداعيات إنسانية وأمنية تطال بلدان الجوار ومنها ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن تُبذل كافة الجهود الممكنة من أجل الحدّ مما للقتال الدائر في السودان من أثر مُزعزع للاستقرار في بلدان الجوار، بما فيها ليبيا. ولقد كثف فريق الأمم المتحدة القطري، في الوقت نفسه، تأهبه لتلبية أي زيادةٍ محتملة في الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية على طول الحدود الممتدة بين السودان وليبيا.
- 94 - ومما يثير الجزع تزايد القيود المضيق للحيز المدني والرقابة المفرطة التي تمارسها السلطات والجهات الأمنية على المجتمع المدني والأشخاص في ليبيا. وقد كانت السلسلة الأخيرة من التدابير التقييدية، بما فيها تلك المتعلقة بعمل منظمات المجتمع المدني وبالحرّيات والحقوق الأساسية للأشخاص، ولا سيما حرية المرأة في

التنقل، مدعاة للقلق الشديد. فأبي إطار يراد به تنظيم أنشطة المجتمع المدني يجب أن يتوافق مع التزامات حقوق الإنسان الواقعة على عاتق ليبيا بموجب القانونين المحلي والدولي. والقيود الجديدة المفروضة على حرية المرأة في التنقل تسلط الضوء على كيفية تآكل وتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال حقوق المرأة، وقد تمهد الطريق لمزيد من الانتكاسات فيما يتعلق بحقوقها وحرّياتها. وتتعارض تلك القيود الجديدة كذلك مع هدف إجراء انتخابات شاملة للجميع وتحقيق مصالحة وطنية يكون للمرأة والمجتمع المدني دوراً حيويّ فيهما. وإنني أحث المؤسسات الليبية على إعادة النظر في هذه التدابير الجديدة.

95 - ولا تزال الحالة الإنسانية وأوضاع المهاجرين واللاجئين من حيث تمتعهم بحقوق الإنسان والحماية مدعاة للقلق البالغ، خاصة في أعقاب المدهامات التي نُفذت في جميع أنحاء ليبيا وأدت إلى موجة من الاعتقالات التعسفية وحالات الطرد القسري، وهو الأمر الذي أدينه بشدة. وتشكّل حالات الطرد الجماعي انتهاكاً للالتزامات الليبية بموجب القانون الدولي، بما فيها مبدأ حظر الطرد أو الرد. وإنني أهاب بالسلطات الليبية أن تؤمّن بشكل عاجل إمكانية الوصول غير المقيد إلى كافة مراكز الاحتجاز المتحفّظ فيها على مهاجرين ولاجئين، بما يشمل الأطفال.

96 - ولقد كان توقيع المجلس الرئاسي والفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان إعلاناً للنوايا في طرابلس في 22 أيار/مايو موضع ترحيب، وهو الإعلان الذي يهدف إلى زيادة توطيد التعاون والاستمرار في تيسير حوار منتظم يشمل الجميع من أجل النهوض بحقوق الإنسان في ليبيا. وأنا أشجع السلطات الليبية على إبداء التزامها المتواصل بهذه القضية.

97 - ومما لا شك فيه أن تنفيذ عملية للمصالحة على نطاق ليبيا تتسم بشفافيتها وشمولها للجميع وتشجيعها للمشاركة النشطة أمرٌ يمهد الطريق لإحلال السلام المستدام. وإنني أرحب، في هذا الصدد، بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والكونغو لدعم المجلس الرئاسي في ليبيا في مساعيه إلى النهوض بالمصالحة الوطنية.

98 - كما أرحب بقرار المجلس الرئاسي تشكيل لجنة عليا للرقابة المالية بغية معالجة مسائل أساسية تتعلق بشفافية الإنفاق العام والتوزيع العادل للموارد. ومن شأن هذا النهج الشامل للجميع أن ييسر تكافؤ الفرص لجميع المرشحين في الانتخابات.

99 - وإنني أشكر ممثلي الخاص وقيادة البعثة وموظفيها وفريق الأمم المتحدة القطري على ما يبذلونه جميعاً من جهود مخلصّة وما يقدمونه من دعم للشعب الليبي. كما أكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها.